FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية
التقرير السنوي
لقسم العدالة البيئية والمناخية
حقوق بيئية، تغيرات مناخية،
عدالة بيئية واجتماعية
جانفي 2024

تداعيات غياب العدالة البيئية وآثار التغيرات المناخية على باقي الحقوق

منيرة المجبري. مقدمة لحمزة خان

مقدمة تأطيرية

بعد جهود دامت عقوداً من الزمن، نجح العلماء والناشطون في إقناع صناع السياسات في مختلف أنحاء العالم بأن النشاط البشري يقود بالفعل التغيرات في المناخ العالمي. وتشير الأمم المتحدة إلى تغير المناخ باعتباره "القضية المفصلية في عصرنا"، مشيرة إلى التأثيرات الشاملة لتغير المناخ على إنتاج الغذاء، وأنماط الطقس، ومستويات سطح البحر. ولسنا في حاجة إلى النظر بعيداً لكي نؤكد أن تغير المناخ ليس سيناريو افتراضياً بعيداً. تغير المناخ هو واقعنا اليوم.

لا يتم الشعور بآثار تغير المناخ بشكل متساوٍ أو متناسب بين السكان. والواقع أن المجتمعات الأكثر تعرضاً للتهديد بتغير المناخ غالباً ما تكون الأقل مسؤولية عن الانبعاثات التي تؤدي إلى تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، يهدد ارتفاع منسوب مياه

البحر وجود المجتمعات[1] التي تعيش في جزر قرقنة التونسية. ساهمت تونس بنسبة 0.05%[2] فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية العالمية بين عامي 1750 و2021، ومع ذلك فإن المجتمعات وسبل العيش في جميع أنحاء البلاد مهددة بسبب تغير أنماط الطقس وتآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر.

وينعكس عدم تناسق تغير المناخ العالمي بالمثل في السياقات المحلية حيث لا يتم توزيع فوائد الموارد البيئية وأضرار المخاطر البيئية بالتساوي بين السكان. ولفهم هذه الظاهرة، من المهم فهم التقاطعات بين العدالة البيئية والمناخية والعدالة الاجتماعية.

ما هي العدالة البيئية؟

تسعى العدالة البيئية إلى ضمان الحق الأساسي في بيئة صحية ومتوازنة. وهذا الحق منصوص عليه في الدستور. كما تسعى العدالة البيئية إلى تأمين هذه الحقوق والدفاع عنها للمواطنين والأجيال القادمة. أما من الناحية العملية، فتعني

[1] https://timep.org/2023/08/09/rising-seas-bring-rising-threats-to-tunisias-kerkennah-islands/
[2] https://ourworldindata.org/co2/country/tunisia

العدالة البيئية التوزيع العادل للموارد والخدمات البيئية وكذلك التهديدات البيئية من خلال المشاركة الشاملة في صنع القرار.

ما هي العدالة الاجتماعية؟

تشير العدالة الاجتماعية إلى التوزيع العادل والمنصف للثروة والفرص والحقوق. في الأساس، تتعلق العدالة الاجتماعية بالسلطة: من يملك السلطة، وكيف يتم اكتساب السلطة وممارستها، وكيف تنتقل السلطة بين الأجيال. تسهل السلطة إقامة العدالة الاجتماعية عندما تضمن الوصول العادل والمنصف إلى ظروف معيشية كريمة لجميع المواطنين. ويشمل ذلك الاستثمار في التشغيل والصحة والتعليم وجميع القطاعات الأخرى التي تعزز الرفاه الاجتماعي للجميع.

ما هي التقاطعات والروابط بين العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية؟

تعمل الموارد البيئية على خلق وتسهيل واستدامة الحياة والنشاط الاقتصادي. ويكتسب أولئك الذين يقودون النشاط الاقتصادي السلطة السياسية من خلال توليد الثروة، وخلق الفرص، وتعزيز الامتيازات. وتؤثر السلطة السياسية بدورها على كيفية توزيع الفوائد والعوامل الخارجية للنشاط الاقتصادي.

تُحرم المجتمعات المهمشة من فوائد الموارد أو النشاط الاقتصادي في بيئتها ولكنها تضطر إلى تحمل العوامل الخارجية السلبية. وتظهر هذه المفارقة الروابط بين العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية. يؤثر التوزيع غير العادل للموارد البيئية ومنتوجاتها على جميع جوانب الحياة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. في بيئة سامة وغير صحية، تبدأ النظم الايكولوجية في المعاناة، مما يؤدي إلى تسمم البيئة والحياة البشرية. وتمتد العواقب إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فعندما يمرض الناس، لا يتمكنون من العمل، وغالباً ما يحتاجون إلى موارد إضافية للعلاج والتعافي. كما تعاني المنتجات الزراعية والماشية من بيئات سامة، مما يؤثر بشكل أكبر على سبل العيش. ومع تضاؤل الموارد المالية للمجتمعات المهمشة، يصبح من الصعب الاستثمار في الأجيال القادمة. وتضطر الأسر إلى سحب أطفالها من المدارس وتجنيدهم في سوق الشغل أو لجلب مياه الشرب. وبدون التعليم، تقل احتمالات حصول شباب المجتمع المفقر على فرص اقتصادية أفضل. وهكذا تتكرر الدورة، بينما يستمر أولئك الذين يستغلون الموارد الاقتصادية في الاستفادة من الموارد البيئية دون مساءلة.

بسبب الروابط بين البيئة ورفاهية المجتمع، ترتبط العدالة البيئية والمناخية ارتباطًا وثيقًا بالعدالة الاجتماعية.

وتعزز العدالة البيئية نموذج التنمية المستدامة الذي يحمي حقوق المواطنين والأجيال القادمة.

لتوضيح الروابط الوثيقة بين العدالة البيئية والعدالة الاقتصادية والصحية، يقدم هذا المقال دراستي حالة. تناقش دراسة الحالة الأولى عواقب غياب الماء وسوء خدمات الصرف الصحي في المدارس الابتدائية على التحصيل العلمي وصحة التلاميذ. وتناقش دراسة الحالة الثانية آثار الحشرة القرمزية، الناجمة عن تفاقم تغير المناخ، على سبل عيش صغار الفلاحين في مناطق الوسط الغربي. وتوضح دراسات الحالة هذه معًا كيف تؤثر التداعيات المركبة للأزمات البيئية والمناخية على الرفاهية الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع لأجيال متتالية.

I. تداعيات غياب العدالة الاجتماعية والبيئية على الحقوق الصحية للتلاميذ في المناطق الريفية

ترتفع في كل مرة صيحات المدافعين على الشأن البيئي والمناخي بسبب تأزم الوضع في العالم وخاصة أمام تداعياته الكارثية في المناطق النامية مثل تونس أين تعالت أصوات المدافعين والمناصرين للقضايا البيئية والمناخية مطالبين بضرورة ايقاف هاته الانتهاكات وإعلان حالة الطوارئ البيئية

محذرين في الان نفسه من مغبة مواصلة هذا النهج الذي سيؤدي بنا في نهاية المطاف الى القضاء على كوكب الأرض وعلى الكائنات الحية والتنوع البيولوجي.

وفي هذا الجزء من المقال سنتطرق إلى فئة التلاميذ الذين يعتبرون جيل المستقبل الذي يجب العمل على تربيته بيئيا ومناخيا حتى يكون له الوعي الكامل لإدراك المخاطر البيئية وتأثيرها على حقه في الحياة. ولكن السؤال الذي يجب طرحه دائما هو هل أن هؤلاء الأطفال يتمتعون حقا بالحق في بيئة سليمة والحق في الماء الصالح للشرب والصرف الصحي خاصة في المدارس العمومية التي يفترض أن تكون فضاءا آمنا لهم؟

هذا ما سنكتشفه في هذا المقال الذي سيسلط الضوء على اثار الانتهاكات البيئية على التلاميذ في المدارس الابتدائية العمومية في المناطق الريفية المهمشة وتأثير ذلك على صحتهم وحقهم في الحياة.

1. حقوق الطفل البيئية والصحية على مستوى التشريعات الدولية والوطنية

تقر التشريعات القانونية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والوطنية بحقوق الطفل إلا أن هذه الحقوق تنتهك

باستمرار بسبب اللاعدالة الاجتماعية والتعليمية، والصحية، والبيئية، والمناخية. ومن أهم الاتفاقيات هي اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة في سنة 1989التي تعرف من هم الأطفال وتفصل جميع حقوقهم ومسؤوليات الحكومات تجاههم. جميع الحقوق في هذه الاتفاقية مترابطة ومتساوية من حيث الأهمية بحيث لا يجوز حرمان الأطفال من أي حق من هذه الحقوق. وقد أكدت هذه الاتفاقية على عدم التمييز بين الأطفال وبأن على الحكومات تطبيق الحقوق على ارض الواقع. وفي المادة السادسة أكدت على ضرورة حق الطفل في الحياة والنمو، كما نصت المادة 24 على حق الأطفال في الحصول على أفضل رعاية صحية ممكنة ومياه نظيفة للشرب، وطعام صحي، وبيئة نظيفة، وآمنة. كما يجب أن تتوفر المعلومات اللازمة لجميع الأطفال والبالغين من أجل البقاء آمنين وأصحاء. وفيما يتعلق بعلاقة الطفل بالبيئة تطرقت الاتفاقية في المادة 29 إلى ضرورة أن يكون تعليم الطفل موجها نحو "تنمية احترام البيئة الطبيعية".

وصادقت تونس بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 29 نوفمبر لسنة 1991، على اتفاقية حقوق الطفل ولاحترام مبادئ هذه الاتفاقية أصدرت تونس مجلة حقوق الطفل بموجب

القانون عدد 92 لسنة 1995 المؤرخ في 9 نوفمبر 995. ومن بين غايات هذه المجلة إعداد الطفل لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن، قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال. كما تضمن هذه المجلة حق الطفل في التمتّع بمختلف التدابير الوقائية، ذات الصبغة الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من الأحكام والإجراءات الرامية إلى حمايته من كافة أشكال العنف، أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير التي تؤول إلى إساءة المعاملة أو الاستغلال. ولم يتم الإشارة بصفة واضحة في هذه المجلة إلى اثار الاضرار البيئية على الطفل وكيفية حمايته منها.

كما خص دستور 2022 الطفل بفصول تعنى بحقوقه وحمايته كالفصل الثاني والخمسون: "تحمي الدولة حقوق الطفل، وتتكفل بالأطفال المتخلي عنهم أو مجهولي النسب. حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة ضمان الكرامة والصحة، والرعاية، والتربية، والتعليم. وعلى الدولة أيضا توفير جميع أنواع الحماية لكّل الأطفال دون تمييز وفق المصالح الفضلى للطفل. وفي الفصل الرّابع والأربعون: التعليم إلزامي إلى سن السّادسة عشرة. "تضمن الدولة الحقّ في التعليم العمومي

المجاني بكامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضروريّة لتحقيق جودة التّربية والتّعليم والتكوين"

في حين لم يشر بصفة واضحة إلى ضمان بيئة سليمة للطفل وحمايته من الاضرار وإعطاء أهمية أو إلزامية للتربية البيئية، بل أكد فقط على حمايته. فهل أن الدولة التونسية تطبق على أرض الواقع اتفاقية حقوق الطفل وهل تحترم الدستور التونسي ومجلة حقوق الطفل؟؟؟

2. حقوق الطفل التلميذ في المدارس بين ما هو موجود في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والو اقع[3]

في تونس، يزاول حوالي 1215948 تلميذا تعليمهم في المدارس الابتدائية العمومية التي يبلغ عددها 4583 مدرسة حسب المعطيات المنشورة على موقع وزارة التربية وتوجد أكثر المدارس بالوسط الغربي بكل من ولاية سيدي بوزيد ب 322 مدرسة ابتدائية تليها ولاية القيروان ب 313 مدرسة ابتدائية وولاية القصرين ب 308 مدرسة ابتدائية. ويبلغ عدد المدارس

[3] الأرقام المذكورة في هذا العنصر مستمدة من الإحصاء المدرسي لوزارة التربية للسنة الدراسية2022-2023 والتي يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2022_2023/stat_scolaire.pdf

الابتدائية في المناطق الريفية حوالي 2722 مدرسة أي بنسبة 59%، وتوجد أكبر نسبة من المدارس الريفية في الجهات الداخلية.

عدد المدارس الابتدائية حسب الولايات

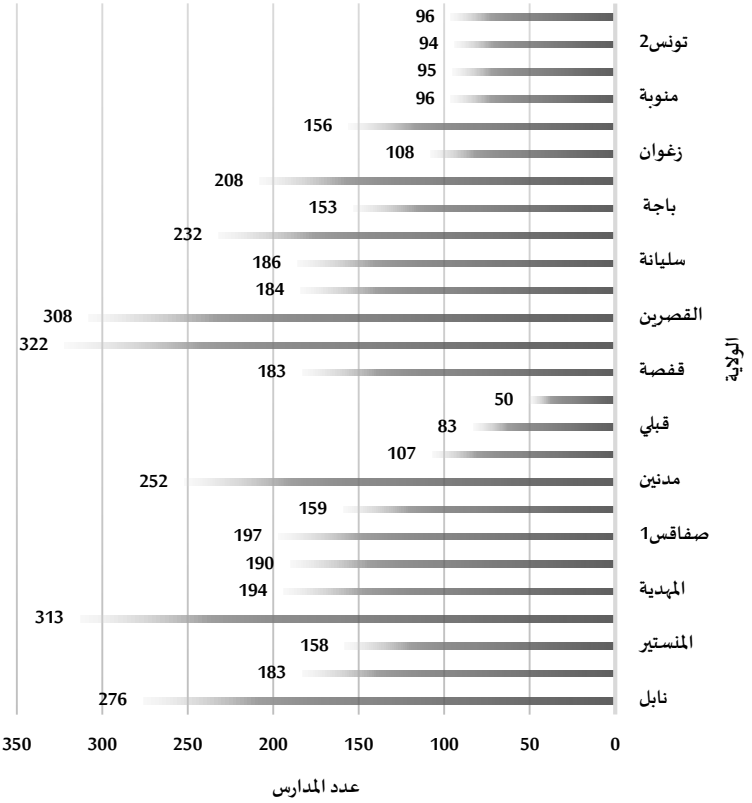

المصدر: وزارة التربية

أ. الماء الصالح للشرب في المدارس العمومية

لا يخفى على أحد أن في تونس تتعمق الفوارق بين المدارس الابتدائية العمومية من حيث جودة التعليم والبنية التحتية. حيث تعاني العديد منها من القدم واهتراء بناياتها كما تنعدم فيها أبسط الحقوق كالحق في الماء الصالح للشرب والصرف الصحي اللذان يتسبب فقدهما في خطر كبير جراء انتشار الامراض المعدية مثل امراض التهاب الكبد الفيروسي.

وبالنسبة للماء الصالح للشرب يوجد 3222 مدرسة مرتبطة بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أي بنسبة 70 بالمائة و834 مدرسة مرتبة بالجمعيات المائية والتي يشكو معظمها من عدة إشكاليات مادية وهيكلية مما يتسبب في انقطاع او غياب للماء الصالح للشرب. ويقدر عدد المدارس الابتدائية غير المرتبطة تماما بشبكة المياه ب 527 مدرسة ابتدائية أي بنسبة 12 % من المدارس حيث تتزود هذه المدارس عن طريق الصهاريج أو الخزانات من مصادر مجهولة لا يتم ذكرها لا على المواقع الرسمية لوزارة التربية ولا على مستوى هياكلها الجهوية وهو ما يعرض حياة العديد من التلاميذ للخطر في تعارض واضح مع الفصل 48 من الدستور التونسي الذي

ينص على أنه: "على الدّولة توفير الماء الصالح للشّراب للجميع على قدم المساواة".

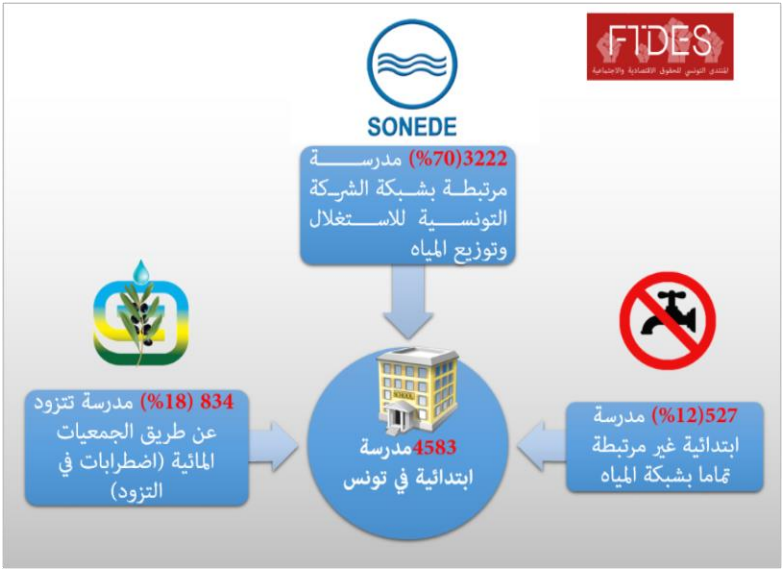

مصدر الأرقام: وزارة التربية، الكتابة العامة السنة الدراسية 2022-2023

ب. مدارس في المناطق الريفية والداخلية دون ماء

يوجد في المناطق الريفية 2722 مدرسة ابتدائية أي ما يقارب ال 50 % من جملة المدارس في البلاد تعاني من نفس إشكاليات التزود بالماء التي تعرفها المناطق الريفية مقارنة بالمدن الأكثر حظا. وتواجه هذه المدارس صعوبات في التزود بالماء الصالح للشراب بسبب الإشكاليات في علاقة بالجمعيات

المائية أو إنها غير مرتبطة بالشبكة تماما، وهو ما يخلق فوارق اجتماعية وتمييزا بين التلاميذ، كما يهدد حقهم في الولوج إلى التعليم في أحسن الظروف.

فعلى سبيل المثال تضم ولاية سيدي بوزيد 322 مدرسة ابتدائية منها 134 مدرسة فقط مرتبطة بالشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه، أي أقل من النصف و71 مدرسة مرتبطة بالجمعيات المائية وتعرف اضطرابات في التزود بالماء الصالح للشراب، بينما 117 مدرسة ابتدائية غير مرتبطة بشبكة المياه.

وفي ولاية القيروان 144 مدرسة ابتدائية تتزود عن طريق الصوناد و121 مدرسة عن طريق الجمعيات المائية أما البقية والتي يبلغ عددها 48 فهي ليست مرتبطة بشبكة المياه.

أما بالنسبة لولاية القصرين فإننا نجد 81 مدرسة من جملة 308 مدرسة مرتبطة بشبكة الصوناد و132 مدرسة بالجمعيات المائية و95 مدرسة غير مرتبطة بشبكة المياه. ويعتبر ربط المدارس العمومية بالماء مؤشرا تنمويا مثله كباقي المؤشرات من جودة الطرقات والانارة وتوفر المؤسسات الصحية وغيرها. واللافت للنظر أن الولايات التي تعرف أسوء

المؤشرات خاصة منها نسب الفقر والبطالة هي نفسها التي توجد بها المدارس الابتدائية ذات البنية التحتية المهترئة. فولاية القصرين تتصدر باقي الولايات من حيث معدل الفقر وهي نفس الولاية التي مدارسها الأقل ربطا بالماء، هذا مقارنة بالمدارس العمومية في تونس الكبرى وولايات الشريط الساحلي أين تتراوح نسبة الربط بين 99% و100%وأين معدلات الفقر هي الأقل على المستوى الوطني[4].

ج. الوحدات الصحية في المدارس العمومية

في المدارس يتعلم التلاميذ أهمية الحفاظ على البيئة والنظافة واهمية الغذاء الصحي ووجوب غسل اليدين قبل الاكل، كما تقوم عدة جمعيات ونشطاء في المجتمع المدني بالقيام بأنشطة تثقيفية وتوعوية وتحسيسية بأهمية النظافة وتعلم الأطفال أن البيئة السليمة هي حق من حقوقهم الأساسية. وتساهم هذه المبادرات في رفع الوعي البيئي لدى الناشئة وذلك لحمايتها من الاضرار البيئية التي يمكن أن تفتك بصحتهم وحياتهم. إلا أن هذه الجمعيات والنشطاء البيئيين يواجهون تحديات من الجانب التطبيقي في ظل غياب الماء والوحدات الصحية في المدارس غير الموجودة أو المغلقة في البعض الاخر

[4] bit.ly/3Tz9x3x

بسبب تدهور وضعها وعدم صلاحيتها للاستعمال أو يمكن ان تكون غير نظيفة لدرجة انها تنبعث منها روائح كريهة تزكم الانوف.

ويقدر عدد المدارس الابتدائية التي تفتقر الى وحدات صحية للسنة الدراسية 2022-2023 ب 128 مدرسة منها 74 مدرسة بولايات الوسط الغربي (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد) أي بنسبة % 58، أضف إلى ذلك غياب وحدات صحية للمعلمين في 955 مدرسة جلها في المناطق الريفية، منها 219 مدرسة ابتدائية بنفس ولايات الوسط الغربي. هذا بالإضافة الى تقادم وعدم نظافة هذه الوحدات إن وجدت. وتجدر الاشارة الى أن ولايتي منوبة وبن عروس من اقليم تونس الكبرى من أقل الولايات التي تتوفر فيها المدارس على وحدات صحية، مما يؤكد أن تردي البنية التحتية في المدارس العمومية ليس حكرا على الولايات المهمشة، بل يشمل أيضا بعض المناطق التي تنتمي الى المدن الكبرى.

كما نلاحظ ان المدارس الابتدائية بولايات الشمال وعلى الشريط الساحلي تحتوي على مجموعات للوحدات الصحية للتلاميذ بنسبة تتراوح بين 90 -100 % في حين أن أقل نسبة تصل إلى 87 % في ولاية سيدي بوزيد. كما تعتبر ولايتا نابل

والمهدية أقل ولايات الساحل توفرا على وحدات الصرف الصحي، ويمكن أن يرجع هذا إلى الطابع الريفي الطاغي عليهما والذي يفسر ضعف الربط بشبكات الماء والصرف الصحي مقارنة بالمناطق الحضرية.

نسبة وجود مجموعات صحية للتلاميذ حسب الولايات

رسم بياني حول نسبة وجود المجموعات الصحية للتلاميذ حسب الولايات

وفي التقرير النهائي للزيارة التي قام بها الى تونس من 18 إلى 29 جويلية 2022، أشار المقرر الامي الخاص بالحق في الماء والصرف الصحي السيد أروخو-**أغودو** إلى خطة الحكومة التي تتجه نحو تحسين شبكات الصرف الصحّي في المناطق الحضريّة، وابقاء المناطق الريفيّة دون دعم في مواجهة امدادات ملوّثة، كما عبر عن قلقه إزاء التسرّبات التي تؤدّي الى الانقطاعات المتكرّرة ودخول مواد ملوّثة الى الشبكات وهو ما يهدد سلامة مياه الشرب، ودعا في هذا الإطار السلطات إلى وضع خطّة لتجديد الشبكات. كما اقترح توفير كميات من مياه الشرب الآمنة لصالح المجتمعات المحليّة الريفيّة والمدارس بشكل أسبوعي لمنع ظهور الأمراض ولعدم دفعهم لشراء الماء من الباعة المتجولين.

من خلال المعطيات والأرقام يمكن بسهولة استنتاج الفوارق واللامساواة في المدارس العمومية بين مختلف الجهات وغياب المرافق الأساسية خاصة في ولايات الوسط الغربي اين تعاني أغلب المدارس من غياب الماء والوحدات الصحية وهو ما من شأنه أن يؤثر على التحصيل العلمي للطفل وعلى صحته النفسية والجسدية وعلى حقه في الحياة والعيش الكريم.

3. لا تعليم دون صحة ولا صحة دون ماء: تداعيات تردي خدمات الماء والوحدات الصحية على صحة التلاميذ

كثرت في تونس حالات الإصابة بمرض الالتهاب الكبدي الفيروسي صنف" أ" خاصة في المدارس الريفية ويعود هذا بالأساس إلى غياب المياه الصالحة للشرب ووضعية الوحدات الصحية في المؤسسات التربوية وعدم تطبيق قواعد حفظ الصحة وانتشار التلوث بمياه الصرف الصحي. ففي سنة 2018 سجلت تونس 1372 حالة من مرض الالتهاب الكبدي منها 1294 حالة من النوع "أ" وهو الفيروس الأشد عدوى. وفي سنة 2021 تم رصد 143 حالة من الالتهاب الكبدي الفيروسي منها 103 حالة أي بنسبة 72 % في ولاية القيروان ومعظمها في المناطق الريفية، وهذا حسب ما اطلعنا عليه عن طريق مطلب نفاذ للمعلومة لوزارة الصحة. وترتبط هذه الحالات ارتباطا وثيقا بإشكاليات الماء الصالح للشرب حيث يجدر التذكير أن ولاية القيروان من أكثر الولايات احتجاجا عن غياب الماء وتلوثه وانقطاعه المتواصل. وقد رصد المرصد الاجتماعي التونسي 155 تحرك سنة 2022 حول الحق في الماء منها 32 تحرك بولاية القيروان التي تصدرت باقي الولايات.

وبالنسبة لسنة 2022 تم تسجيل 81 حالة منها 12 حالة من نوع "أ"و64 من النوع "ج"و5 من النوع "ب ". ويعتبر النوعان "ب و ج"من الالتهابات الأشد خطورة واستمرارية، حيث يلقب هذا الفيروس بالموت الصامت، والذي بسببه تم تسجيل عدة وفيات في صفوف التلاميذ خاصة في المدارس الغير مرتبطة بشبكة الصوناد. ولا ننسى هنا وفاة التلميذ منتصر بمعتمدية ماجل بلعباس من ولاية القصرين سنة 2017 بسبب انتشار هذا المرض في الوسط المدرسي وقد نفذ الاهالي على إثر وفاته تحركات احتجاجية رافعين شعارات مناديه بالحق في الصحة والحياة كما نفذوا إضرابا عاما احتجاجا على ما يتعرض له التلاميذ من أخطار بسبب غياب الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.[5] بالإضافة إلى أنه تم إغلاق المدرسة الابتدائية الناصرية بالجهة بسبب تفشي العدوة. وفي نفس السنة في ظرف 8 أشهر سجلت ولاية القصرين 370 حالة من لالتهاب الكبد الفيروسي "أ"، وأغلب هذه الحالات تم اكتشافها في صفوف تلامذة المدارس الابتدائية الريفية التي تفتقر إلى الماء الصالح للشرب وتشكو من تقادم وعدم صلوحيه مجموعاتها الصحية ومن غياب الشروط الضرورية للنظافة.

[5] https://ftdes.net/mejel-bel-abbes-vaccin-simmuniser-contre-labsence-deau-potable/

أما في ولاية القيروان في سنة 2019 وبالتحديد في معتمدية حاجب العيون وفي ظرف 3 أشهر تم الإعلان على حالتي وفاة لتلميذتين واحدة في عمر 11 سنة وأخرى في عمر الزهور 6 سنوات، وتعود أسباب الوفاة إلى الإصابة بالالتهاب الكبدي الفيروسي. علما وأن هاتين التلميذتين كانتا تدرسان في مدارس من أرياف معتمدية حاجب العيون، تعاني من المياه الملوثة وعدم نظافة الوحدات الصحية.[6] وقد تم في نفس الفترة رصد انتشار لهذا المرض وحالات وفاة بولاية سيدي بوزيد أيضا.

إن هذه المدارس لا تعاني فقط من هذا القاتل الصامت، بل تعاني من أمراض أخرى في علاقة ايضا بغياب الماء كالأمراض الصدرية والشيغيلا والذي ينتقل خاصة بسبب تلوث الأيدي والأظافر.

❖ **المدارس مكان غير آمن للأطفال وهياكل الدولة في سبات عميق**

رغم تفشي هذه الامراض في الوسط الريفي وغياب العدالة البيئية وانعكاساتها على غياب حقوق الطفل بصفة عامة، تغيب هياكل الدولة المعنية بتوفير الظروف المناسبة لمزاولة التعليم والمحافظة على سلامة الأطفال وحمايتهم، وعلى

[6] bit.ly/3GN68ql

رأسها وزارة التربية ووزارة الصحة بتعلة قلة الامكانيات المادية وصعوبة التدخل في المناطق الريفية.

وتعاني المدارس في المناطق الحضرية المهمشة والارياف من تفشي الامراض وسرعة انتقال العدوى بين الاطفال حيث أصبحت مكانا غير أمن للتلاميذ، إلا أن هياكل الدولة تغاضت عن نقائص هذه المدارس ولم توفر إلا 225 بيت تمريض فقط لـ 4583 مدرسة معظمها في المناطق الحضرية بكل من ولاية تونس وسوسة. بينما لا يوجد في ولاية القيروان إلا 11 مدرسة من جملة 313 مدرسة بها بيت تمريض واحد. وينخفض العدد ليصل الى 2 فقط بولاية القصرين من جملة 308 مدرسة و2 أيضا بولاية سيدي بوزيد من جملة 322 مدرسة رغم أنها من أكثر الولايات التي تشهد انتشارا للأمراض في الوسط المدرسي وخاصة الالتهاب الكبدي الفيروسي أ.

نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية والبيئية واستقالة الدولة عن اداء واجبها في الوسط الريفي وفي المناطق المهمشة أصبح الفضاء المدرسي يشكل خطرا على حياة الأطفال ليتغير بذلك دور المدارس من فضاء للتعلم والتربية واكتساب المعرفة والمهارات وبناء جيل المستقبل إلى مكان غير امن لتواجد الأطفال ولمزاولة تعليمهم الذي يعتبر حقا من حقوقهم

الأساسية. كما ان المدرسة هي اللبنة الأساسية في إعداد وبناء جيل متكامل وسليم في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية لذا يجب أولا حسن تطبيق التشريعات في مجال الطفولة وفق مقاربة دستورية حقوقية، بهدف توفير بيئة تشريعية آمنة للأطفال (التلاميذ) تراعي حقوقهم وتتصدى بصفة واضحة وجدية إلى الانتهاكات على حقوق التلاميذ والأطفال بصفة عامة والناجمة عن الاضرار البيئية والمناخية.

كما يجب على الدولة الإسراع في إصلاح البنية التحتية بهذه المدارس والعمل على تزويدها بالماء الصالح للشرب بصفة متواصلة ودون انقطاع وتوفير وحدات صحية لجميع المدارس دون استثناء. وعليها أيضا توفير بيوت تمريض خاصة في المدارس التي تشهد انتشارا للأمراض وبأن لا تعول فقط على مراكز رعاية الصحة الأساسية لأنها هي الأخرى تعاني من إشكاليات التزود بالماء واضطرابات التزود. كما يجب على هياكل الدولة العمل على توفير مساحات خضراء بفناء المدارس العمومية تكون خالية من النفايات ويسهر على صيانتها التلاميذ والإطار التربوي خاصة في المناطق الحضرية الفقيرة والمهمشة وفي الأرياف.

II. تداعيات الآفات الناجمة عن التغيرات المناخية على مورد رزق العائلات الهشة

كنا قد تطرقنا سابقا إلى ما يعانيه تلاميذ المدارس الابتدائية في المناطق المهمشة والريفية من غياب لحقوقهم الأساسية بسبب حالة المدارس وغياب المرافق الأساسية التي تسببت في ظهور عدة أمراض لدى التلاميذ إلا ان الخطر مازال قائما في هذه المناطق المهمشة بسبب التغيرات المناخية التي يشهدها العالم فالظاهر انها لن تستطيع مقاومة اثارها المدمرة التي تؤثر على الموارد المائية المستغلة لأغراض الشرب والري بسبب نضوب العيون والابار وقلة الامطار وطول فترات الجفاف التي وصلت الى 6 سنوات بالإضافة إلى ارتفاع دراجات الحرارة ،

ولم تقتصر اثار التغيرات المناخية على تراجع التساقطات وارتفاع درجات الحرارة فقط، بل ساهمت ايضا في ظهور أمراض وآفات خطرة تفتك بالإنسان والحيوان والنبات ولعل خير دليل هو ظهور آفة الحشرة القرمزية التي تهدد تواجد التين الشوكي المنتشر بكثافة في الأرياف حيث يعتبر ثروة طبيعية تعتبر من أهم الثروات المتوفرة في المناطق الريفية بولايات الوسط الغربي ويطلق عليه البعض اسم الكنز الأخضر لما له من امتيازات، ومردودية صحية، وبيئية، واقتصادية.

تبلغ مساحة التين الشوكي في البلاد التونسية حوالي 600 ألف هكتار (400 ألف هكتار هندي أملس و200 ألف هكتار صنف شوكي) منها 143 ألف هكتار من الأراضي الزراعية المهيكلة التي يملكها حوالي 150 ألف منتج.[7] وتختلف استعمالات التين الشوكي حسب التالي: سياجات لتحديد ملكية الأراضي والمنازل، السياجات الوقائية، تدعيم منظومة مكافحة الانجراف، وإنتاج ثمار الهندي.

ويستعمل التين الشوكي كعلف للماشية خاصة في سنوات الجفاف وكذلك للاستهلاك البشري، حيث يطلق على ثماره في تونس "سلطان الغلة" لما له من فوائد غذائية وصحية حيث يحتوي على السكريات والالياف والبروتينات والفيتامينات ويحتوي على المعادن المتنوعة منها الفسفور والكالسيوم والمغنيسيوم والحديد والنحاس بالإضافة إلى أن الثمرة تحتوي على ما يعادل 42 سعرة حرارية. كما يساعد استهلاك ثمار التين الشوكي في تنظيم مستويات سكر الدم ويخفض في فرص الإصابة بمرض السكري، بالإضافة إلى مساهمته في تحسين عمل الجهاز الهضمي وصحة القلب والشرايين وتقوية العظام والاسنان حيث يحتوي على مركبات كيميائية تساعد على الوقاية

[7] https://www.babnet.net/rttdetail-257349.asp

من الالتهابات كما يساعد في خسارة الوزن وخفض فرص إصابة الكبد بالأمراض.

أما من الناحية الاقتصادية والتجارية، فيعتبر التين الشوكي من الزراعات التي تدخل في تنمية الثروة الحيوانية وتمثل مصدرا هاما لغذاء المواشي حيث تستعمل ورقة التين الشوكي وقشور ثماره كعلف خاصة في فترات الجفاف كما أن رحيق أزهاره غذاء مفضل للنحل. وعليه فإن التين الشوكي مهم اقتصاديا واجتماعيا بالنسبة لمربي المواشي والنحل وعائلاتهم.

كما يعتبر مصدر رزق للعديد من العائلات محدودة الدخل التي تعمل في جمع ثمار التين الشوكي وبيعه في الأسواق لتوفير احتياجاتها المعيشية خلال موسم إنتاجه الذي يستمر لأكثر من 3 أشهر كما توفر عملية جمعه وتسويقه وبيعه العديد من فرص العمل الموسمية خاصة للعائلات محدودة الدخل.

وفي سنة 2005 تم افتتاح أول شركة في تثمين التين الشوكي في تونس في ولاية القصرين ليتطور بعد ذلك عدد الشركات في مجال تحويل وتثمين الهندي إلى أكثر من 55 وحدة[8] ويُنتظر ان يرتفع العدد إلى نحو 70 وحدة صناعية مع حلول عام 2024. وتختص هذه الشركات في انتاج وتصدير ثمار التين

[8] https://bit.ly/3tn1lZB

الشوكي ومستحضرات التجميل (زيت البذور والصابون والشامبو) والغذاء كالمربَى والعصير. علما وان الاستثمار في مجال التين الشوكي يحقق أرباحا هامة خاصة أن تكاليف إنتاجه قليلة فهو لا يحتاج مبيدات أو تدخلات كيمائية أو سقي.

أما من الناحية البيئية والفلاحية، فالتين الشوكي يتحمل الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة كما أن استهلاكه للماء قليل بحيث يمكنه ان يتأقلم مع جميع أنواع التربة وأن يزرع في الأراضي الرملية ذات المردودية المائية المحدودة وفي التربة الجبلية والتربة الفقيرة. كما أنه يتحمل التغيرات المناخية من جفاف ورياح وحرارة وهو من النباتات المعمرة حيث يلعب دورا مهما في مقاومة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.

1. أهمية قطاع التين الشوكي في معتمدية العلا

تعتبر معتمدية العلا من أفقر معتمديات ولاية القيروان حيث يعاني أهلها من العطش والتهميش وقلة فرص العمل الذي تسبب في هجرة الشباب حيث أن التنمية منعدمة رغم وجود تشجيعات للاستثمار في المعتمدية. كما تزخر هذه المعتمدية بثروات طبيعية هامة تميزها عن غيرها من المناطق خاصة في المجال الزراعي حيث تتصدر المراتب الأولى في إنتاج الزيتون واللوز بالإضافة إلى تواجد الهكتارات من التين الشوكي الذي كان

محصولا مهمشا لم يقع الاستثمار فيه إلى غاية سنة 2020، حيث تم افتتاح أول شركة بيولوجية في مجال التين الشوكي في الجهة تقوم بتصدير بذور التين الشوكي، مما خلق ديناميكية اقتصادية وتجارية ووفر فرص لتشغيل أبناء وبنات المنطقة[9] كما أصبح التين الشوكي ينافس قطاعي الزيتون واللوز.

2. التغيرات المناخية تفتك بالكنز الأخضر من خلال الحشرة القرمزية

قبل الثورة، كانت مزارع التين الشوكي الاملس تحت تصرف وحماية إدارة الغابات، إلا أن هذه المزارع تعرضت منذ 2011 إلى الاعتداءات وافتكاك الأراضي وتغيير صبغتها بهدف الاستحواذ عليها واستغلالها في زراعات أخرى، كما هو الحال بالنسبة لمزرعة تين شوكي كانت تتواجد في منطقة رقادة الغربية، وأصبحت اليوم أراضي زراعية يستغلها خواص.

وبسبب نقص الوعي لدى المواطنين بأهمية هذه النباتات من الناحية الغذائية ومقاومتها للتصحر وضعف الرقابة وتراجع الاهتمام من طرف الدولة بهذه المزارع، تواصل الاعتداء عليها وتدميرها، خاصة بعد أن أصبح كامل التراب التونسي يتبع للمجال البلدي، حيث قامت عدة بلديات بالتدخل وإزالة التين

[9] https://www.facebook.com/sabrafm/videos/815426956255104

الشوكي تحت غطاء جمالية المناطق. كما تم استبدال التين الشوكي بالأسوار لتحديد ملكية الأراضي ولحماية المزارع. وبهذا تقلصت مساحات التين الشوكي.

إضافة إلى ذلك تواجه مزارع التين الشوكي آفة جديدة عابرة للحدود وتهدد الأنشطة الاقتصادية والتجارية المتعلقة به كما تدمر مصدر رزق العديد من العائلات ونقصد هنا الحشرة القرمزية التي ظهرت في أمريكا الجنوبية والمكسيك، وكان اول ظهور لها في المغرب الأقصى سنة 2014 حيث قضت على 90 بالمائة من المساحة الجملية للتين الشوكي في ظرف 4 سنوات لتنتقل بعد ذلك إلى الجزائر حيث تم اكتشافها سنة 2021 بمدينة تلمسان، لتنتقل إلى تونس حيث تم اكتشافها في ولاية المهدية موفي شهر اوت سنة 2021.

❖ **<u>الحشرة القرمزية تهدد مزارع التين الشوكي وتستفيد من التغيرات المناخية</u>**

عرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) [10] الحشرة القرمزية على أنها قشرية رخوة على شكل بيضوي، تتوفر ذكورها على أجنحة. بعد تزاوجها مع

[10] https://www.onssa.gov.ma/wp-content/uploads/2021/11/depliant-cochenille-sur-cactus-vd.pdf

الاناث تضع هذه الأخيرة البيض الذي يتحول بسرعة إلى حوريات دقيقة تفرز مادة شمعية بيضاء على أجسامها لحمايتها من فقدان الماء والشمس المفرطة. وتظهر الحشرات القرمزية على نبات الصبار على شكل كومات بيضاء تشبه القطن، هذه الكومات البيضاء تقوم الأنثى واليرقات بإفرازها لتحميها وتمكنها من التنقل من لوح إلى لوح، وتتغذى أنثى الحشرة على ألواح التين الشوكي (الضلف) فتقوم بامتصاص عصارة النبتة فتظهر على الألواح مناطق مصفرة تتسع شيئا فشيئا، لتؤدي في النهاية إلى سقوط اللوح المصاب وموت الجذع في حالة شدة الإصابة.

بالنسبة لدورة حياة الحشرة القرمزية فإنها تختلف بين الاناث والذكور؛ فإن الإناث تتغذى في المكان ذاته طيلة حياتها التي تستمر عدة أسابيع، بينما ينمو الذكور وتصبح لديهم أجنحة تُستخدم لترك الشرنقة والطيران للعثور على الإناث والتزاوج، ولا يعيش الذكور سوى بضعة أيام خلافًا للإناث التي تستمر حياتهن لفترة أطول.

وحسب الدارسات والبحوث التي أجريت فإن دورة نمو الحشرة تقل بسبب الرطوبة وارتفاع دراجات الحرارة. حيث تساهم ارتفاع درجات الحرارة في بقاء الحشرة ونموها وتكاثرها. وقد ساعدها مناخ البلاد التونسية مع ارتفاع درجات الحرارة

حيث شهدت صائفة 2023 أعلى درجات الحرارة على الاطلاق وهو ما ساهم في تكاثر الحشرة وبقائها على قيد الحياة لأيام وحتى لشهور.

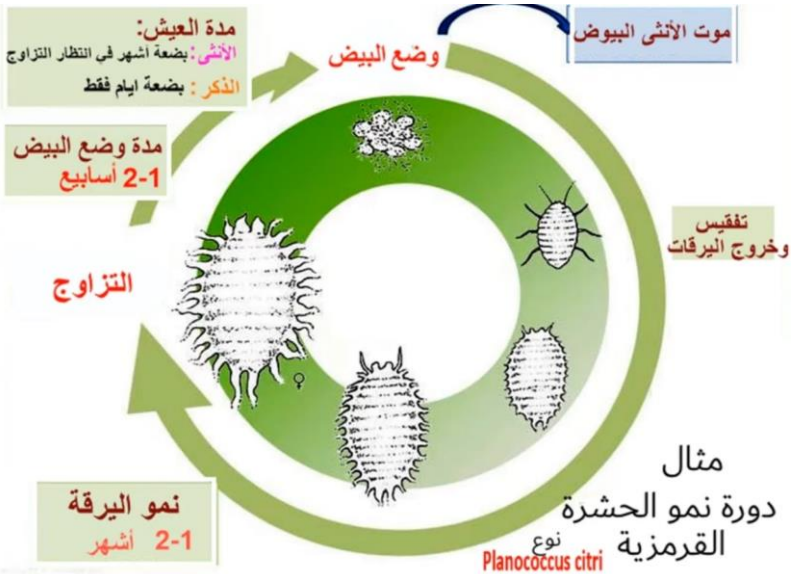

دورة حياة الحشرة القرمزية [11]

وتنتشر الحشرة القرمزية بسرعة كبيرة عن طريق الرياح التي تنقلها من مكان إلى اخر أو عن طريق التصاقها بالآلات الفلاحية والشاحنات وأصواف الأغنام كما أن ارتفاع درجات الحرارة تساهم في سرعة نموها وتكاثرها.

[11] https://www.youtube.com/watch?v=VeHty5pVXyI

التين الشوكي السليم

التين الشوكي المصاب

III. انتشار الحشرة القرمزية في ولاية القيروان وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية

تبلغ مساحة التين الشوكي (الهندي) في ولاية القيروان حوالي 24 ألف هكتار، ومن أهم المناطق التي تأثرت بالحشرة القرمزية هي معتدية القيروان الجنوبية خاصة في منطقة النبش والخزازية والمخصومة ومعتمدية بوحجلة والشراردة أي المعتمديات على حدود ولاية المهدية التي عرفت بدورها انتشارا واسعا لهذه الآفة. كما توجد بؤر صغيرة في كل من معتمديات حاجب العيون والعلا والوسلاتية، علما وأنه تم اكتشاف أول بؤرة في ولاية القيروان في شهر سبتمبر 2022 بعمادة سرديانة من معتمدية السبيخة وقد تم آنذاك التدخل الفوري والعاجل من قبل هياكل الدولة لتطويق هذه البؤرة عن طريق قلع التين

الشوكي وردمه وحرقه إلا ان ذلك لم يكن كافيا حيث انتشرت الحشرة في كامل الولاية حيث أكد لنا السيد الحبيب غنام رئيس مصلحة الصحة النباتية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية القيروان أنه تم اقتلاع وردم ما يقارب حوالي 18.6 ألف كلم، 80 بالمائة منها في معتمدية القيروان الجنوبية، كما قامت المندوبية بمداواة ما يقارب 256 كلم أي البؤرة وأحوازها. كما تقوم المندوبية الجهوية حاليا بالبحث عن الشتلات التي لا تتأثر بالحشرة القرمزية ويوجد حاليا 8 أصناف لتجربتها في منبت الشبيكة.

وبالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية لهذه الآفة على الفئات الهشة التي تقتات من تجارة ثمار التين الشوكي، فإنها تقضي تدريجيا على الوحدات التحويلية لثمار التين الشوكي، مما يساهم في تفاقم البطالة خاصة في صفوف النساء اللاتي يعملن صلب هذه الوحدات أو في جمع الهندي. كما أن هذه الافة تضر بقطاع تربية الماشية خاصة في سنوات الجفاف، مما يؤثر سلبا على مدخول مربي الماشية وعلى توفر مادتي الحليب واللحوم.

وقد تواصلنا مع أحد أهالي منطقة النبش التابعة لمعتمدية القيروان الجنوبية باعتبارها أكثر المناطق تضررا من الحشرة القرمزية و تصنفها مندوبية الفلاحة في خانة المناطق

الموبوءة في الدرجة الخامسة و الذي عبر لنا عن قلقه ومخاوفه بعد الانتشار الكبير لهذه الحشرة في المنطقة مؤكدا أنهم يتفادون إشعال الأضواء في الليل خاصة في فصل الصيف خوفا من تجمع الحشرة، كما **"لا يمكننا الجلوس في المقهى ليلا خوفا من تجمعها، و لا نستطيع تناول العشاء في الخارج لأنها تسقط في الاكل، إنها في كل مكان حيث يمكننا مشاهدتها في الهواء الذي نتنفسه و على الأرضية وعلى ملابسنا".**

وللحصول على أكثر معلومات بهذا الخصوص، قمنا بالاتصال بمصلحة الارشاد الفلاحي بجهة القيروان الجنوبية التي أكدت لنا انها تستقبل العديد من الشكاوى بسبب هذه الافة وقد قامت مصالح المندوبية بجميع التدخلات اللازمة إلا أنها لم تنجح في التخلص منها حيث قامت باقتلاع أكثر من 16 كلم في جهة نبش إلا أن الإمكانيات اللوجستية والمادية للسلطة المحلية غير كافية للقضاء عليها. كما أكد لنا محدثنا على أنه يجب ان تتظافر جميع الجهود بين السكان والفلاحين والسلطة المحلية من اجل قص وردم التين الشوكي المصاب.

1. الخبراء يحذرون ويقدمون حلولا لتطويق هذه الآفة

في بحثنا حول هذه الافة واتصالنا بالأطراف المعنية والخبراء، كان لنا أيضا تواصل مع الدكتور نور الدين نصر

المختص في الفلاحة والتنمية الريفية الذي واكب انتشار الحشرة القرمزية في المغرب، حيث حذر من مخاطرها على التين الشوكي في عديد الملتقيات على غرار المنتدى الجهوي للعدالة البيئية بقفصة لسنة 2021، عند تقديمه لمحاضرة حول التغيرات المناخية. كما دعا عبر تدوينات على صفحات التواصل الاجتماعي الفلاحين إلى تقليم (زبيرة) وتنظيم التين الشوكي لتسهيل عملية المراقبة والكشف المبكر عن الإصابة وتسهيل التدخل والمداواة بأقل كلفة وأكثر نجاعة. كما وضح أن للأمطار دور فعال وناجع في غسل الظلف وإزالة الحشرة. ودعا إلى تكوين الفلاحين والمستثمرين في طرق المقاومة المتكاملة وخاصة الوقاية بالكشف المبكر بالنسبة للمستثمرين، وتقليم الهندي، والقلع والردم.

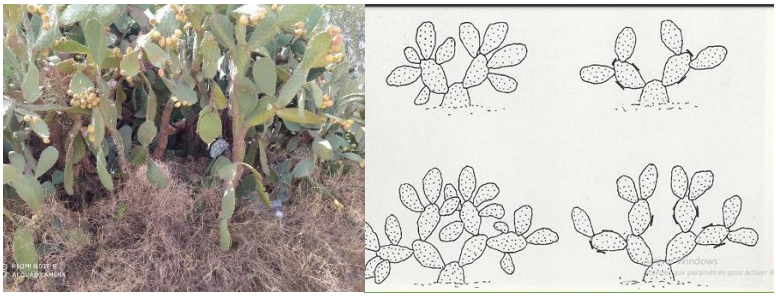

صورة لطريقة تقليم التين الشوكي لد. نورالدين نصر

كما تقدم الدكتور نصر بعدة اقتراحات لوزارة الفلاحة سنة 2022 ونشرها عبر صفحته على منصة التواصل الاجتماعي فايسبوك، وذلك قبل ظهور الحشرة في ولاية القيروان ودعا إلى وضع برنامج لمقاومتها تكلّف به اللجنة الوطنيّة واللجان الجهوية لمجابهة الكوارث وتجند لتطبيق البروتوكول كل الأطراف في أطار برنامج طوارئ، وإلى بعث لجنة وطنية ولجان محلية فنّيّة متكونة من البحث والتنمية والمهنيين والمجتمع المهني المختص في التين الشوكي (الهندي) وتعمل تحت إشراف رؤساء اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لمقاومة الكوارث التي تشرف وتتابع وترفع التقارير حسب المعمول به في برامج مجابهة الكوارث. ودعا وزارة الفلاحة إلى الإعلان الرسمي على وجود الحشرة القرمزيّة بتونس، من أجل الانتفاع بالدعم الأممي وخاصّة برامج الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو(FAO) مع القيام سريعا بقلع وردم كل الهندي المصاب بولاية المهدية والمنستير والقيروان والبؤر التي ستكتشف لاحقا ومراقبة الوضع الميداني ،وإلى تطبيق الحجر الزراعي بكل صرامة للحدّ من انشار الحشرة القرمزيّة ووضع برنامج متكامل لضمان نجاح هذا الحجر من خلال الإعلام وتوعية وتكوين الفلاحين وخاصة الفلاحات والأطفال الذين يشاركون في جمع الثمار والألواح (الضلف) للمراقبة والكشف المبكر. كما دعا الأمنيين للسهر على تطبيق

برنامج الحجر، وحماية المجموعتين الجينيتين الدوليتين collections variétalesلأصناف الهندي من الحشرة القرمزية (الأولى في الفحص والثانية في برج السدرية).

2. إجراءات وزارة الفلاحة

"الوقاية خير من العلاج "هو مثال دائما ينصح به لتجنب الضرر إلا أن الدولة التونسية لم تعمل به بعد تحذيرات الخبراء بخصوص الحشرة القرمزية وظهورها في المغرب سنة 2014. لتنطلق في مكافحة هذه الحشرة والتي كبدتها خسائر مادية ولم تفلح في القضاء عليها.

بعد اكتشاف اول بؤرة في ولاية المهدية سنة 2021 تدخلت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمهدية من أجل تطويق هذه البؤرة ووقف انتشارها في مناطق أخرى عبر مداواة الغرسات المصابة واحوازها واعتماد عملية القلع والردم إلا أنها لم تنجح في القضاء عليها لتنتشر فيما بعد بعدة مناطق من ولايات المهدية وتنتقل للولايات المجاورة بكل من القيروان والمنستير وسوسة. وعقدت بعد ذلك وزارة الفلاحة جلسة عمل لمتابعة مدى تقدم أشغال مكافحة الحشرة القرمزية والصعوبات التي تعيق تنفيذ مكافحة الحشرة القرمزية كالاعتمادات المالية واللوجستية وتوفر المبيدات.

وحسب متابعتنا كمنظمة للوضعية فإن الصعوبات التي تعيق مكافحة هذه الافة بقيت دون حلول لتنتشر الحشرة في معظم ولايات الجمهورية مما زدا في صعوبة مكافحتها ويمكن أن يرجع ذلك الى عدم التدخل المبكر من طرف وزارة الفلاحة رغم التحذيرات التي أطلقها الخبراء منذ وصولها إلى المغرب. كما أن وزارة الفلاحة اعتمدت في مقاومة هذه الحشرة نفس استراتيجية المغرب دون العمل على تطويرها ودون الاخذ بنصائح الخبراء من المجال.

وفي الآونة الأخيرة أصبح دور الوزارة يقتصر على إصدار بيانات لطمأنه الفلاحين والمواطنين بأن هذه الافة لا تصيب الانسان والنباتات الأخرى فهي فقط تؤذي التين الشوكي[12]، متناسية أهمية هذا القطاع خاصة في معتمديات الوسط المهمشة كمعتمدية العلا أين أصبح له نفس مكانة وأهمية الزيتون واللوز.

وفي هذا الاطار، أصدر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بيانا بتاريخ 10 أكتوبر 2023 [13]بعد تلقيه صيحة فزع من مهندسة فلاحية بجهة السبيخة عاينت مدى انتشار هذه الافة بسبب عدم نجاعة التدخل من قبل

[12] http://www.agriculture.tn/?p=23832
[13] https://ftdes.net/ar/la-cochenille-du-cactus/

المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية القيروان نظرا لقلة الإمكانيات، مما أدى الى تسارع وتواصل توسع رقعة الإصابة وعجز الفلاحين عن التصدي لها مع محدودية الإمكانيات من جرارات ومعدات رش المبيدات الحشرية بالإضافة الى التعطيلات الإدارية التي حالت دون تمكن الفلاحين من آليات التوقي والمداواة الناجعة.

إن الوضع الحالي لقطاع التين الشوكي الذي يعتبر قطاعا واعدا واستراتيجيا في الاقتصاد الوطني ورافدا تنمويا مهما في المناطق الريفية المهمشة، يستوجب تدخل وتظافر جهود جميع الأطراف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والحد من الخسائر الناجمة عن انتشار الحشرة القرمزية بسبب التغيرات المناخية والتي زاد حدتها بطء وعدم نجاعة التدخلات لتطويقها. كما يجب اعتبار التين الشوكي ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها وحمايتها من كل المخاطر والامراض، حيث إن حماية هذا القطاع هو حماية لمصدر رزق الفئات الهشة وخاصة النساء ومربي الماشية الصغار الذين يعيشون في المناطق المهمشة اين تغيب العدالة الاجتماعية والبيئية. كما أنه من الضروري تمكين المتساكنين وفلاحي المناطق المتضررة من الدعم اللوجيستي اللازم للتصدي لهذه الافة والعمل على عزل المناطق غير الموبوءة لحمايتها. كما يجب الاخذ بنصيحة الخبراء وتعميمها على مهني

القطاع حول تقليم التين الشوكي غير المصاب ومراقبته خاصة في فترة الشتاء من أجل التدخل السريع لتطويق البؤرة واخذ التدابير اللازمة للحد من انتشار الحشرة.

خاتمة

يؤثر غياب المساواة والعدالة الاجتماعية والبيئية بشكل واضح على الفئات الهشة كالتلاميذ والأطفال بصفة عامة والنساء الريفيات والعائلات المحدودة الدخل. كما أن التهديدات البيئية والمناخية تقوض الامن المائي والغذائي والصحة والحق في الحياة والعيش الكريم. لهذا يجب العمل على تقليص الفوارق والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الافراد ومختلف الجهات وان تحترم حقوق الانسان البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال العمل على الحفاظ على الثروات الطبيعة وحسن استغلالها وحمايتها من الانتهاكات التي تطالها وذلك عن طريق التشجيع على تثمينها بطريقة آمنة ومستدامة بحيث لا تضر بالبيئة والمحيط ولا بصحة الحيوان والانسان.